تحليل نمو المواقع الصناعية الجديدة فى المناطق الرئيسة فى المملكة العربية السعودية فى القطاع الصناعى الخاص من عام ١٣٩٥ - ١٤١٨هـ

الدكتور

عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

مدرس الجغرافيا

كلية المعلمين- مكة المكرمة

تحليل نمو المواقع الصناعية الجديدة فى المناطق الرئيسة فى المملكة العربية السعودية فى القطاع الصناعى الخاص من عام ١٣٩٥ - ١٤١٨هـ

مقدمة:

حقق اقتصاد المملكة تقدماً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية وتضاءلت بقدر كبير إمكانية التاثير على قوة الاقتصاد السعودى نتيجة التقلبات فى اسواق النفط العالمية، وذلك بفضل تنوعه المتزايد، ونموه السريع الذى حققه فى قطاعات البنية الأساسية.

وفى ضوء ذلك فإن استراتيجية التنمية الصناعية تمثل محوراً أساسياً لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة حتى أنه يمكن القول بأن تحقيق التنمية الاقتصادية اصبح رهناً بالنجاح فى تنمية الصناعة كقطاع قائد، بالانتقال بها من قطاع ثانوى إلى قطاع ارتكازى، ومن صناعات بدائية أو حرفية إلى صناعات ذات تقنية عالية ملائمة سواء كانت لأغراض إحلال الواردات أو لأغراض التصدير.

وتهدف عملية التوطن الصناعى إلى تحقيق الانتشار والتوازن بين مختلف المناطق وذلك انطلاقاً من السياسة الصناعية بالمملكة، وقد اقيمت المدن الصناعية فى الرياض وجدة والدمام وإمارتى القصيم والإحساء ومكة المكرمة بلغت مساحتها ٨٣ مليون متر مربع وبتكاليف ١٧٦٨ مليون ريال فضلاً عن إقامة مدن صناعية جديدة فى كل من المدينة المنورة وعسير وحائل والجوف وتبوك وعرعر وجيزان تبلغ جملة مساحتها ١٩٦٧ متر مربع وبتكلفة ١٨ مليون ريال (سليم، ٤٠٠) كما فى شكل(١).

المدن الصناعية فى المملكة العربية السعودية

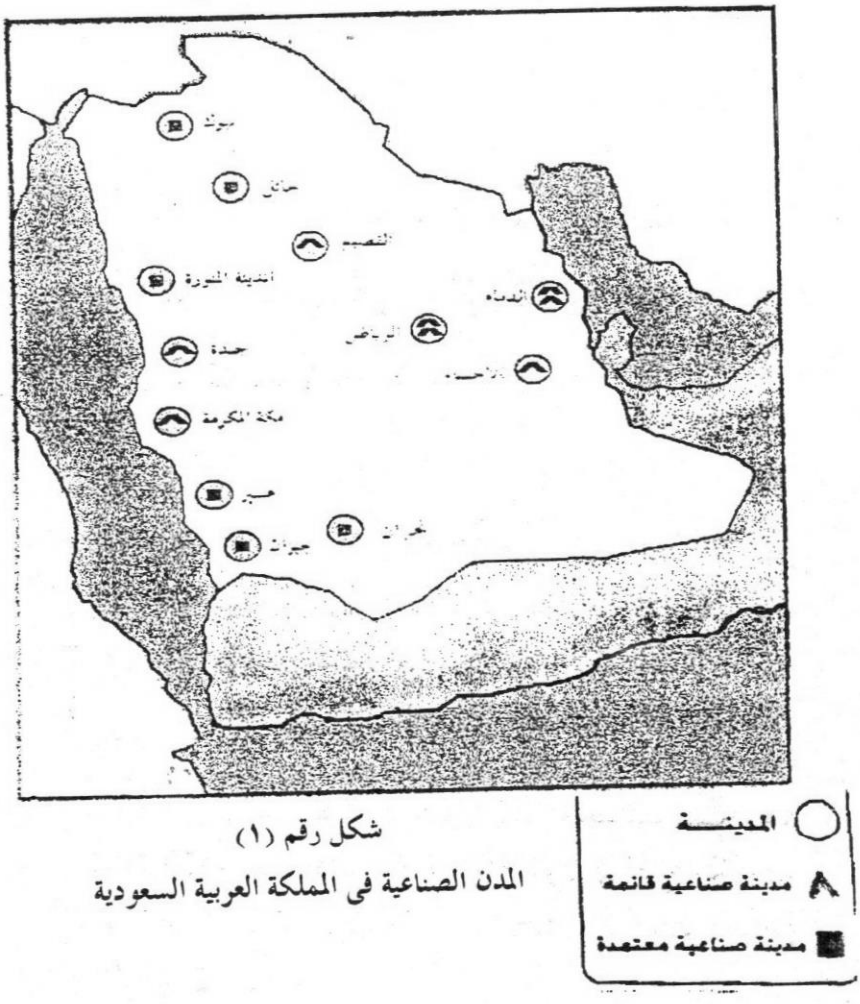

شكل رقم (١)
المدن الصناعية فى المملكة العربية السعودية

هدف الدراسة:

فى ظل هذا التطور الصناعى فى المملكة العربية السعودية تهدف الدراسة إلى:

- تحليل نمو المواقع الصناعية الجديدة فى مناطق المملكة وعلاقتها بأحجام المناطق السكانية من عام ١٣٩٥-١٤١٨هـ.
- تحليل النمو الصناعى فى المناطق الرئيسة من المملكة وهى الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية.

منهجية البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفى التحليلى مستعيناً ببعض الأساليب الكمية للوصول إلى نتائج واضحة كاختيار العلاقة بين نمو المواقع الصناعية الجديدة فى مناطق المملكة وأحجامها السكانية مستخدمة مربع كاى: (Gmegory, 1978)

$$x2 = \text{مجـ} = \frac{[\ (\text{ك م} - \text{ك ن})^2\ ]}{\text{ك ن}}$$

حيث أن ك م = التكرارات الفعلية.

ك ن = التكرارات النظرية.

ولتحليل ومقارنة التنوع الصناعى بين المناطق الرئيسة الثلاث الرياض، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية بين عامى ١٣٩٥-١٤١٨هـ تم تطبيق مقياس روجرز (Rodgers, 1967) باتباع الآتى:

١- إيجاد النسب المئوية لصناعات الإقليم.

٢- تجميع المجاميع التصاعدية للنسب المئوية المجتمعة.

٣- تجميع المجاميع التصاعدية ويطلق عليه اسم التنوع الصناعى.

اختيار الموقع الصناعى:

إن اختيار الموقع الصناعى ذو أهمية بالغة سواء بالنسبة للفرد أو الشركة أو الدولة وكل منهما له نظرة مستقلة خاصة، وهذا الاختيار بدأت دراسته بين ربوع علم الاقتصاد من وجهة نظر اقتصادية بحته ولكن فى العقد السادس من هذا القرن أخذت الجغرافيا على عاتقها دراسة هذا الموضوع وهى أقدر على دراسته إذ نتناوله من حيث المكان والعوامل الجغرافية التى تؤثر فى اختياره ودرجة التفاعل فيما بينها ومن ثم مقارنة المواقع المختارة فيما بينها.

وقد تناولت الدراسات القديمة موضوع التوطن وكان من أهمها نظرية ألفريد فيبر Weber فى عام ١٩٠٩م وكان اهتمامه منصباً فى ذلك الوقت على الموقع الأنسب

لصناعة ما باعتبار عامل النقل عاملاً اساسياً، فحينما تكون التكلفة اقل ما يمكن يكون موقع الصناعة هو الأنسب (Smith, 1971: 64-98).

والبعض الآخر جعل حجم السوق وقدرته على استيعاب إنتاج المصنع عاملاً مهماً لاختيار موقع المصنع مثل بالندر Palander وهوفر Hoover الذى اهتم بعامل النقل ولكن رأيه فى أن موقع المصنع ليس شرطاً أن يقوم بالقرب من بالسوق أو بالقرب من مصادر مواد الخام ويمكن أن يقوم فى الوسط بينهما. واهتم لوش Losh بالمكان الذى يحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح (Smith, 1971: 113-114) أما سمث Smith فى عام ١٩٥٥ فقد اهتم بعملية اختيار الموقع الصناعى بقرينة المواد الأولية والمواد المنتجة بالصناعة وذلك بمقارنة مقدار وزن الانتاج إلى وزن المواد الأولية الداخلة فى الصناعة.

أما الدراسات الحديثة فى الوقت الحاضر فقد إهتمت الجغرافيا الاقتصادية بالنظرية التنظيمية Regulation Theory التى تناولت بالبحث الأبعاد المحلية وأنماط التنظيم المكانى والإنتاجى.

وكذلك ركزت هذه النظريات دراساتها خارج الإقليم فانصبت على الإنتاج العالمى وتطور الخدمات السريعة وإهتمت بعالم المال والتمويل (Webber, 1997, 405).

ومن الدراسات الحديثة الإهتمام بالبحث عن الإقليم الخاص والذى يمتلك السيطرة المحلية والتى تتطلب علاقة قوية بين القطاع الحكومى والقطاعات غير الحكومية، ويمتلك:

١- السيطرة على إعادة البنية الاقتصادية للإقليم.

٢- تحديات السياسات التقليدية الموجودة فى الإقليم (Cornish, 1997: 143; Cisneros, 1995: 13-14).

ونظرية الاقتصاد التطورى والتى تهتم بالتغير فى تقنيات وعمليات الانتاج وجمع المعلومات الخاصة بالثروة التراكمية فى المؤسسات والتغير الحادث فى أشكال التنظيمات

والروتين السلوكى والتى تعمل فى مجملها على رصد التغير والتنافس الاقتصادى ومراحل التطور Rigby and Esslet Zbicbchler, 1997: 269.

كما ركزت المدارس الجغرافية على تفسيرات التغيير الحاصل فى النمو والانخفاض في رأس المال المتراكم، والإبداع التكنولوجى، وحركة العمال، ومصادر تمويل رأس المال، والإدارة الاستراتيجية، والسياسات الحكومية فى القطاعات الصناعية، كل هذه التغيرات والعوامل درست فى نظرية الموقع الكلاسيكية (Meyer, 1998: 31).

فالنظرية التقليدية واقتصاديات الإقليم توسعت فى الماضى فى القرن التاسع عشر.

فالتنظير يدور حول موقع الصناعات الجديدة فى المواقع المتميزة، وأسباب تميز هذه المواقع عن غيرها، ولماذا لاينتشر الإنتاج فى جميع الأوقات مما يؤدى جغرافيا إلى توزيع مواقع الإنتاج فى كل مكان.

فالجدل التنظيرى يتفق حول اقتصاديات الموقع كمصدر للاختلافات الإقليمية.

فالاقتصاديات المتراكمة تحدث عندما تكون تكاليف الإنتاج منخفضة بالنسبة للمصانع الأخرى، وتتمثل فى مهارة العمال ونموذجية البنية التحتية (Harrison and Aomt, 1996: 233).

هذا فى مجال الجغرافيا الاقتصادية ولكن هناك افكار خارج ميدان الجغرافيا الاقتصادية تقع فى المجال السياسى، والتى يمكن للجغرافية الاقتصادية أن تستفيد منها مثل الأقسام العالمية الجديدة للعمالة، ونظرية التجارة الاستراتيجية، ونماذج الموقع.

كل هذه النظريات ركزت على اربعة متغيرات وهى نوع التقنية وتكاليف الإنتاج ونمو الانتاج ومستويات العمالة (Webber, 1997: 405).

الانتشار الصناعى والتوازن بين مناطق المملكة:

ونود أن نتعرف هل للنمو الصناعى فى مناطق المملكة علاقة بأحكامها السكانية أم لا؟

فقد تم تقسيم أحجام المناطق السكانية إلى ثلاثة فئات:

أحجام كبيرة ومتوسطة وصغيرة، كما فى الجدول (١) للمتغيرات الثلاث (لنسب عدد العمال ونسب عدد المصانع ونسب إجمالى التمويل) من النمو الصناعى بين عامى ١٣٩٥- ١٤١٨هـ ويلاحظ أن المناطق ذات الأحجام السكانية الكبيرة تستأثر أكثر من ٨٠٪ من الزيادة الصناعية، و ١٠٪ -٢٠٪ فى المناطق ذات الأحجام السكانية المتوسطة، وتنخفض بشكل كبير جداً فى المناطق ذات الأحجام السكانية القليلة إلى ٠,٣٢٪.

جدول (١-١) التكرارات الفعلية

أحجام المناطق / نسبة المتغيرات	أحجام كبيرة	أحجام متوسطة	أحجام صغيرة	مجموع النسب
نسب عدد العمال	٨٨,١٥	١٠,٥٨٨	١,٢٧	١٠٠
نسب عدد المصانع	٨٣,٠٠	١٢,٩	٤,٠١	١٠٠
نسب إجمالى التمويل	٨٠,٠٨	١٩,٦	٠,٢٣	١٠٠
مجموع النسب	٢٥١,٢٣	٤٣,٠٨	٥,٦٩	٣٠٠

جدول (١-٢) التكرارات المتوقعة

أحجام المناطق / نسبة المتغيرات	أحجام كبيرة	أحجام متوسطة	أحجام صغيرة	مجموع النسب
نسب عدد العمال	٨٣,٧٤٣	١٤,٣٦	١,٨٩٦	١٠٠
نسب عدد المصانع	٨٣,٧٤٣	١٤,٣٦	١,٨٩٦	١٠٠
نسب إجمالى التمويل	٨٣,٧٤٣	١٤,٣٦	١,٨٩٦	١٠٠
مجموع النسب	٢٥١,٢٣	٤٣,٠٨	٥,٦٩	٣٠٠

جدول (١-٣) قيمة مربع كاى المتوقعة المحسوبة

أحجام المناطق / نسبة المتغيرات	أحجام كبيرة	أحجام متوسطة	أحجام صغيرة	مجموع النسب
نسب عدد العمال	٠,٢٣	٠,٩٩٥	٠,٢	١,٤٢٢٥
نسب عدد المصانع	٠,٠٠٦	٠,١٤٨	٢,٥٥٩	٢,٧١٣
نسب إجمالى التمويل	٠,١٦	١,٩١٢	١,٣١	٣,٣٨٢
مجموع النسب	٠,٣٩٦	٣,٠٥٥	٤,٠٦٩	٧,٥٢٠

ولمعرفة علاقة هذا التغير الصناعى بأحجام المناطق سكانياً يحسن تطبيق مربع كاى لاختبار هذه العلاقة، فالفرضية المختبرة فى هذه الحالة يطلق عليها اسم فرضية العدم Null Hypothesis التى تنفى وجود فروق جوهرية بين التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة وإنه إذا وجدت فروق ظاهرة فإنما تعود إلى أخطاء إحتمالية فترفض الفرضية.

وعند التطبيق اتبعت الخطوات التالية:

الخطوة الأولى:

عمل جدول للتكرارات المتوقعة وللحصول على التكرارات المتوقعة للمناطق ذات الأحجام الكبيرة سكانياً يتم ضرب المجموع الكلى لنسب المناطق ذات الأحجام الكبيرة من مجموع نسب عدد العمال مقسوماً على إجمالى النسب الكلية.

فالتكرارات الفعلية لعدد العمال فى المناطق ذات الأحجام الكبيرة

$$= \frac{٢٥١,٥٣ \times ١٠٠}{٣٠٠} = ٨٣,٧٤٣$$

وهكذا يعمل فى بقية الجدول.

الخطوة الثانية: حساب قيمة مربع كاى:

وبعد الحصول على جدول التكرارات المتوقعة تحسب قيمة مربع كاى

$$= \frac{(\text{التكرارات الفعلية} - \text{التكرارات المتوقعة})^{٢}}{\text{التكرارات المتوقعة}}$$

فقيمة مربع كاى لعدد العمال فى المناطق ذات الأحجام الكبيرة =

$$= \frac{٢(٨٣,٧٤٣ - ٨٨,١٥)}{٨٣,٧٤٣} = ٠,٢٣$$

وهكذا يعمل بقية الجدول.

بعد ذلك نجمع ناتج الفئات التسعة فى الجدول ونحصل على قيمة مربع كاى المتوقعة المحسوبة والتى هى ٧,٥٢.

الخطوة الثالثة:

مقارنة نتيجة مربع كاى المتوقعة المحسوبة بنتيجة مربع كاى النظرية، ومن ثم قبول الفرضية أو رفضها وقيمة مربع كاى النظرية تحدد على أساس معرفة درجات الحرية وتحسب كالتالى:

(عدد فئات الأحجام - ١) (عدد فئات التغير الصناعى - ١)

(٣ - ١) (٣ - ١) = ٤

فقيمة مربع كاى النظرية لربع درجات وفى مستوى ٠,٩٩ = ١٣,٣ وهى أكبر من قيمة مربع كاى المتوقعة المحسوبة (٧,٥٢) فإننا نقبل بفرضية العدم التى تنفى وجود علاقة وثيقة بين التغير الصناعى فى الفترة بين عامى ١٣٩٥و ١٤١٨هـ وأحجام المناطق سكانياً.

وبذلك تتوطن الصناعة فى أماكن محدودة، وهذا التوطن لايحدث نتيجة عامل الصدفة، بل يحدث نتيجة عوامل شديدة التعقيد وعوامل متعددة تؤثر فى اختيار موقع الصناعة حسب توفر الإمكانات الصناعية المختلفة وحسب طبيعة الصناعة نفسها وتمثل المواد الخام المحور الرئيسى الذى تدور الصناعة فى فلكه كإرتباط مدينتى الجبيل وينبع بأماكن توزيع النفط (Patterson, 1972).

وهناك عوامل أخرى تنافس عامل المواد الخام على جذب الصناعة إليها ويأتى على رأس هذه العوامل السوق التى تجذب إليها كثير من الصناعات وتمثل المدن الكبيرة أسواقاً رائجة تجذب إليها كثيراً من الصناعات كمدينة الرياض وجدة والدمام (صالح، ١٩٨٥).

النمو الصناعى فى المناطق الرئيسة فى المملكة هى:

الرياض، مكة المكرمة، الشرقية بين عامى ١٣٩٥-١٤١٨هـ:

ومن هذا المنطلق فإن المناطق الرئيسة الثلاث هى التى تستأثر بنسبة عالية من الصناعات فى المملكة ففى عام ١٤١٨هـ بلغت بها نسبة عدد العاملين بالصناعة ٩٠,٩٥٪ من إجمالى المملكة و ٨٥,٨٦٪ من إجمالى عدد المصانع فى المملكة و ٧٨,٨٩٪ من إجمالى التمويل فى المملكة بعد أن كانت هذه المناطق تستأثر فى عام ١٤١٢هـ بنحو ٩٠,٣٦٪ من إجمالى عدد العاملين بالصناعة فى المملكة وبنحو ٨٥,٥٤٪ من إجمالى عدد المصانع وبنحو ٨٢٪ من إجمالى التمويل، وبذلك فإن نسبتى عدد العمال والمصانع فى عام ١٤١٨ هـ لم ترتفع فى هذه المناطق الرئيسة بالنسبة لعام ١٤١٢هـ.

بينما انخفضت النسبة فى إجمالى التمويل فى هذه المناطق من عام ١٤١٨هـ من نسبة عام ١٤١٢هـ بنحو ٣٪ لصالح المدينتين الصناعيتين الجديدتين الجبيل وينبع والمواقع الأخرى وعلى العكس من ذلك فإن هذه المناطق الرئيسة الثلاث كانت تستأثر فى عام ١٣٩٥هـ بنسبة أعلى مما هى عليه فى عامى ١٤١٢و ١٤١٨هـ فكانت النسب فى عدد العمال بنحو ٩٨,٣١٪ وفى عدد المصانع بنحو ٩٣,٠٦٪ وفى إجمالى التمويل بنحو ٩٢,٤٣٪ من إجمالى المملكة ولكن رغم ذلك فإن هذه المناطق الرئيسة لازالت الصناعة فى المملكة تتركز فيها لعوامل كثيرة جداً لقربها من السوق وموانئ التصدير والاستيراد وقربها من المواد الخام المحلية والطاقة الرخيصة ومنتجاتها ومراكز الخدمات والتسهيلات الأخرى.

النمو الصناعى فى الفروع الصناعية فى المناطق الرئيسة فى المملكة بين عامى ١٣٩٥-١٤١٨هـ

وبالنظر إلى الشكل (٢) الذى يوضح النسب المئوية للفروع الصناعية حسب عدد العاملين لعامى ١٣٩٥و ١٤١٨هـ، يتضح هذا من ارتفاع الأهمية النسبية لصناعة مواد البناء فى عام ١٣٩٥هـ فى جميع مناطق المملكة وعلى الأخص فى المنطقتين الشرقية والرياض وذلك لتغطية الحاجة الشديدة فى بناء البنية الأساسية والمساكن أثناء الطفرة الاقتصادية التى شهدتها المملكة وبالطبع فقد انخفض نمو هذه الصناعة وتوقف بعضها الآخر ونمت صناعات أخرى جديدة ذات تقنية عالية ونوعية خاصة تلبى الحاجة المحلية كصناعة الزجاج وكذلك الصناعات التى تلبى حاجة المملكة المناخية كالعوازل الحرارية وغيرها.

وبالمقابل ارتفعت نسبتى الصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية، ولاشك أن تلك الصناعات المعدنية فهى صناعة عريضة لتلبية الطلب المحلى، وتشمل صناعات الصلب بأنواعها وأدوات المطبخ والمطابخ والبيوت الجاهزة وصناعات أخرى كثيرة لتحل محل الصناعات المستوردة وخاصة هذه الصناعة فهى إما أن تكون كبيرة الحجم ثقيلة الوزن أو الاثنين معاً مما يؤدى ذلك إلى رفع تكاليف نقلها، أما الصناعات الكيماوية فكذلك فهى صناعة عريضة وتستفيد من المواد الخام المحلية الرخيصة التى تنتجها سابك والتى تنتج المواسير والخزانات البلاستيكية والدهانات بأنواعها وأدوات المطبخ وأكياس التغليف، وصناعات النسيج وإطارات وقطع السيارات وغيرها من الصناعات الأخرى.

زيادة الأهمية النسبية لبعض الصناعات وانخفاضها فى البعض الآخر فى عام ١٤١٨هـ بالنسبة لعام ١٣٩٥هـ فى مناطق المملكة الرئيسة:

وهذا ما يتضح من الشكل (٣) الذى يبين نسبة ما فقدته كل صناعة من أهميتها النسبية فى كل منطقة بين عامى ١٣٩٥-١٤١٨هـ، ففى منطقة الرياض زادت الأهمية النسبية للصناعات المعدنية وتحسنت فى الصناعات الكيماوية والمنسوجات الغذائية، أما فى منطقة مكة المكرمة فقد زادت الأهمية النسبية وكذلك فى الصناعات الكيماوية والغذائية

وصناعات الورق، وأما فى المنطقة الشرقية فزادت الأهمية النسبية فى الصناعات الكيماوية على عكس المنطقتين السابقتين وتحسنت فى الصناعات المعدنية، ولا تزال صناعة المنسوجات والصناعات الخشبية والورقية وكذلك الجلدية متأخرة جداً فى جميع المناطق.

وبذلك لازالت هناك الفرص الكثيرة لإقامة صناعات تحل محل الصناعات المستوردة خصوصاً عند توفر المواد الخام المحلية كالصناعات النسيجية إذ تتوفر موادها الخام من المنتجات التى تنتجها سابك لتغطية الطلب المحلى من المنسوجات بجميع أنواعها وغيرها من الصناعات التى تلبى الطلب المحلى والموسمى من الحج والعمرة.

وكذلك الصناعات الجلدية التى تتوفر مادتها الخام من الذبائح المحلية طوال العام وخاصة فى المواسم والأعياد، وأيضاً الصناعات الخشبية فإن حجمها كبير وتكلفة نقلها عالية فهى فرصة لإحلال هذه الصناعة محليا. وهذه كلها صناعات ذات قيمة وجدوى اقتصادية وذات طلب محلى لتحمل محل الصناعات المستوردة وتحافظ على الأموال الخارجة فى داخل المملكة لدعم الاقتصاد الوطنى.

تغير التنوع الصناعى فى المناطق الرئيسة فى المملكة بين عامى ١٣٩٥-١٤١٨هـ

يتضح من الشكل (٤) يتضح تغير التنوع الصناعى فى المناطق الرئيسة فى المملكة بين عامى ١٣٩٥-١٤١٨هـ، وتتراوح قيمة مقياس روجرز للتنوع الصناعى بين ٨٠٠ حينما تتوزع اليد العاملة فى الصناعة بين الصناعات بالتساوى فى كل منطقة، وتراوحت قيمة هذا المقياس فى منطقة الرياض فى عام ١٣٩٥هـ إلى ٦٧٨ انخفضت إلى ٥٩٢ فى عام ١٤١٨هـ وبذلك أصبحت البنية الصناعية فى منطقة الرياض أكثر تنوعاً فى عام ١٤١٨هـ من عام ١٣٩٥هـ كما فى الشكل (٤)، وفى المنطقة الشرقية لم يكن التحسن كبيراً فقد انخفضت القيمة من ٦٦٧ عام ١٣٩٥هـ إلى ٦٤٥ فى عام ١٤١٨هـ لأن هذه المنطقة بدأت تتوجه نحو الصناعات التخصصية كالصناعات الكيماوية لقربها من المواد الخام التى تنتجها سابك الرخيصة وقربها من الميناء الذى يمكنها من تصدير الفائض من إنتاجها إلى الخارج.

وكذلك ارتفعت القيمة فى منطقة مكة المكرمة من ٥٨٦ عام ١٣٩٥ إلى ٦٥٠ عام ١٤١٨هـ أى أن منحنى التنوع الصناعى يبتعد عن خط التوزيع المثالى بسبب النمو والتوسع فى صناعات محددة كالصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية.

فمنطقة الرياض تأتى فى مقدمة المناطق الثلاث الرئيسة من حيث توجهها نحو التنوع الصناعى بحكم موقعها المتوسط وموقعها السياسى والتجارى والصناعى وسهولة اتصالها بالمنطقة الشرقية عن طريق سكة الحديد والطريق البرى السريع للحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة، وسهولة إتصالها ببقية مناطق المملكة عن طريق ربطها بطرق برية سريعة مما يسهل لها إمكانية تسويق انتاجها الصناعى لبعدها عن مراكز المواد الخام وموانئ التصدير، فالموقع المتوسط يفرض عليها تصنيع الصناعات التى تحل محل الصناعات المستوردة لتغطية الطلب المحلى.

ولكن يؤخذ على هذا المقياس أنه ينطبق تماماً على الصناعات التى تعتمد على اليد العاملة بشكل كبير، كما من الدول الآسيوية لرخص اليد العاملة فيها.

أما فى الدول الغربية والدول التى تملك رؤوس أموال ضخمة فإن معظم صناعاتها ذات تقنية آلية متطورة لا تعتمد على اليد العاملة بشكل كبير وذات قيمة مضافة عالية، وبالتالى فإن هذا المقياس لايعطى نتيجة واضحة تماماً.

ولكن يعتمد عليه كمؤشر، والصناعات فى المملكة متشابهة إلى حد ما فى إستخدام اليد العاملة فى كل نوع من أنواع الصناعات ولكنها تختلف من صناعة إلى أخرى فتزداد فى الصناعات المعدنية وتقل فى الصناعات الكيماوية.

شكل (٢)

النسبة المئوية للبنية الصناعية في المناطق الرئيسية في

المملكة العربية السعودية حسب عدد العمال بين عامي ١٣٩٥-١٤١٨هـ

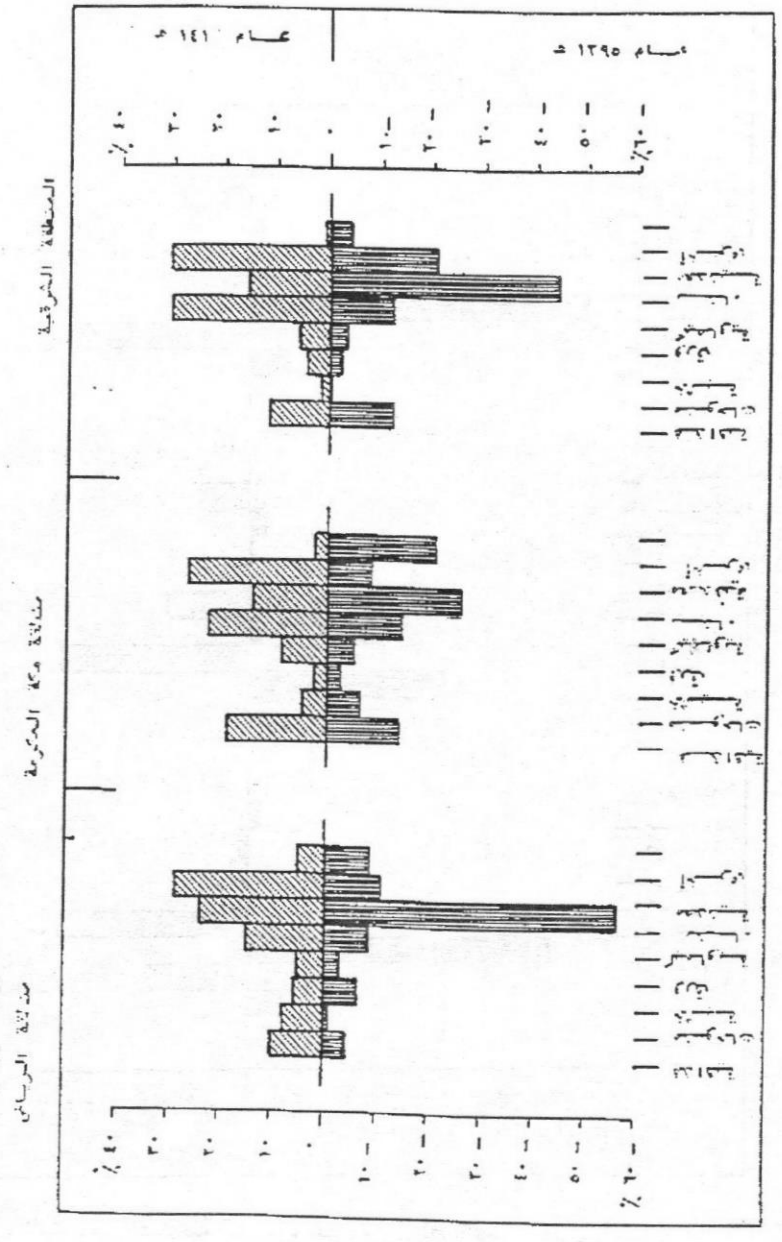

المصدر: النشرات الصناعية الصادرة عن وزارة الصناعة والكهرباء

شكل (٣)

التى فقدت أهيمتها النسبية فى عام ١٤١٨هـ بالنسبة لعام ١٣٩٠

فى المناطق الرئيسة فى المملكة حسب عدد العمال

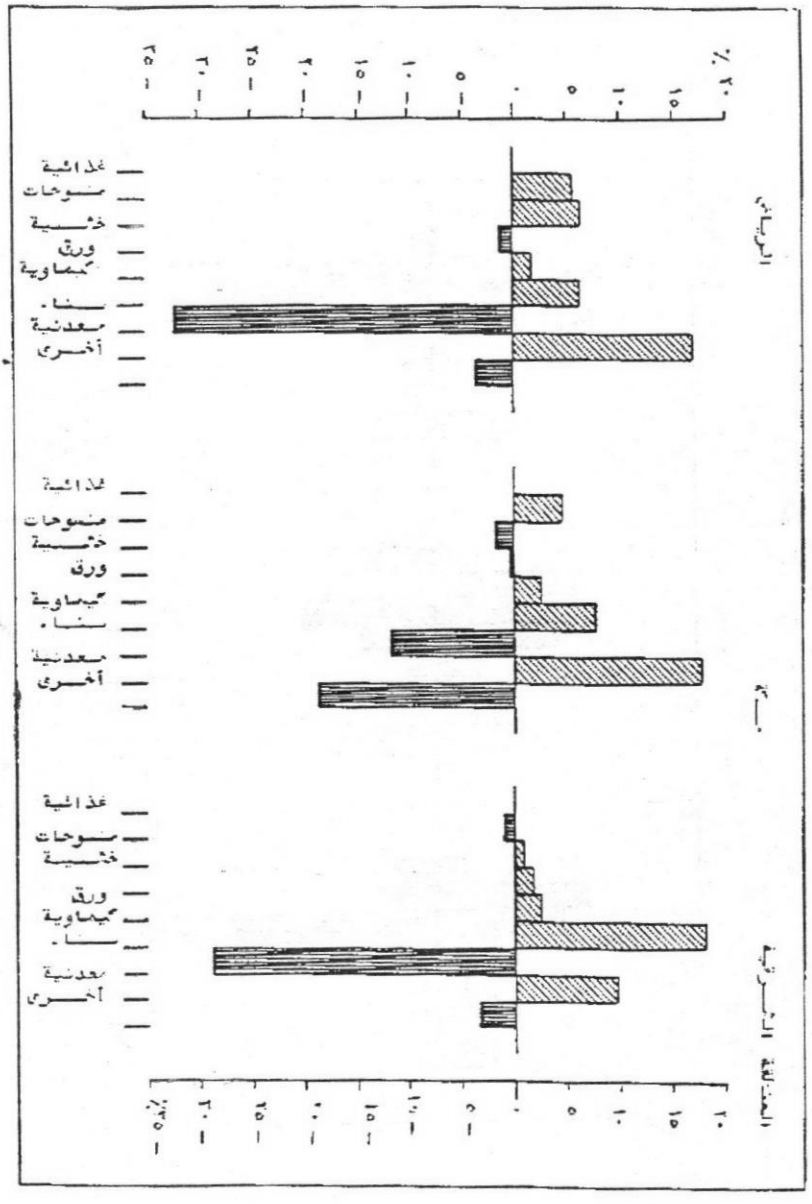

المصدر: النشرات الصناعية الصادرة عن وزارة الصناعة والكهرباء

شكل (٤)

تغير التنوع الصناعى للبنية الصناعية فى المناطق الرئيسية فى المملكة بين عامى ١٣٩٥-١٤١٨هـ حسب عدد العمال

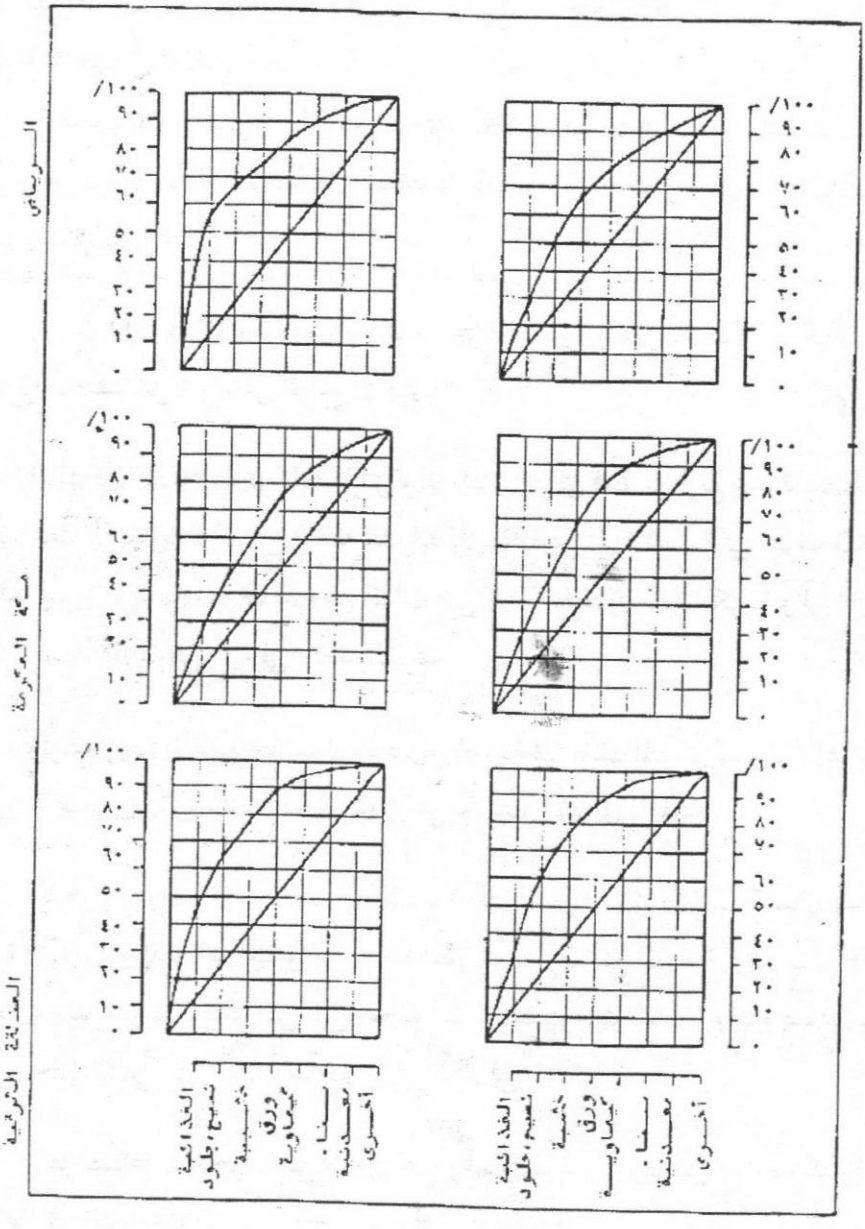

المصدر: النشرات الصناعية الصادرة عن وزارة الصناعة والكهرباء

النتائج والتوصيات:

إن علاقة نمو المواقع الصناعية الجديدة فى مناطق المملكة بأحجامها السكانية والتى طبق فيها مقياس مربع كاى، والتى كانت نتيجته هى عدم وجود علاقة وثيقة بين نمو المواقع الصناعية الجديدة وأحجام المناطق السكانية، وبذلك فإن الصناعة تنمو فى مناطق محدودة وشديدة التعقيد بحسب توفر الإمكانات الصناعية المختلفة،وبحسب طبيعة الصناعة نفسها كقربها من مراكز المواد الخام كما فى الصناعات الكيماوية فى الجبيل وينبع فى المملكة العربية السعودية.

وبذلك فإن الصناعات الجديدة تبحث عن مواقع متميزة والتى تكون فيها تكاليف الانتاج منخفضة عن غيرها من المواقع الأخرى.

لذلك فإن الصناعات فى المملكة تتركز فى ثلاث مناطق فقط من أربع عشرة منطقة، فالصناعات الكيماوية تتركز فى المنطقة الشرقية للاستفادة من الميزة النسبية فى القرب من مواقع البترول ومنتجاته ورخصه، وهى كذلك فى بقية المنطقتين مكة المكرمة والرياض ولكن بنسبة اقل مما هى عليه فى المنطقة الشرقية.

وترتفع زيادة الأهمية النسبية للصناعات المعدنية فى تلك المناطق بسبب أن هذه الصناعة صناعة منتشرة وذات حجم كبير ترتفع تكاليف نقلها إلى المملكة.

أما صناعة مواد البناء فإن أهميتها النسبية انخفضت عن السابق بسبب اكتمال بناء البنية الأساسية والمدن الصناعية والعسكرية والمطارات وغيرها فى المملكة. وبدأت تأخذ توجهاً جديداً نحو الصناعات التى تلبى حاجة صيانة المشروعات القائمة وقيام صناعات أخرى جديدة تلبى حاجة الظروف المناخية فى البناء فى المملكة.

وأما الصناعات الأخرى فهى متاخرة جداً رغم وجود بيئة وفرص صناعية كبيرة، وخاصة فى الصناعات النسيجية والجلدية لتوفر الخامات محلياً من منتجات سابك ومن الجلود التى يتم الحصول عليها من الذبح المحلى فى المواسم والأعياد، وكذلك فى

الصناعات الخشبية ذات الحجم الكبير التى ترتفع تكاليف نقلها إلى المملكة، فهى فرصة لإحلالها محل الصناعات المستوردة المنافسة للصناعات الأجنبية ذات التكاليف المرتفعة فى النقل.

وأما التنوع الصناعى فى هذه المناطق الرئيسة فى المملكه فإن نتيجة مقياس روجرز أثبتت أن الصناعات فى المملكة تتركز فى صناعات محددة كالصناعات الكيماوية والمعدنية وبنسبة أقل فى الغذائية، وأما بقية الصناعات فهى محدودة جداً، وأفضل المناطق توجها نحو التنوع الصناعى نسبياً فهى منطقة الرياض بسبب بعدها عن مراكز إنتاج البترول ومنتجاته ولموقعها المتوسط فى المملكة ووجود شبكة جيدة من الطرق البرية التى تربطها ببقية أجزاء المملكة شجعها على قيام صناعات متنوعة إلى حد ما أكثر من المنطقتين الشرقية ومكة المكرمة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- صالح، حسين عبد القادر، ١٩٨٥م. مدخل إلى جغرافية الصناعة، الجامعة الأردنية.
- سليم، عادل، ١٤٠٨هـ، مجلة الاقتصاد التى تصدرها الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، العدد ١٨٣.
- وزارة الصناعة والكهرباء، النشرة الصناعية لعام ١٤٠٧هـ، الرياض.
- وزارة الصناعة والكهرباء، النشرة الصناعية لعام ١٤١٢هـ، الرياض.
- وزارة الصناعة والكهرباء، النشرة الصناعية لعام ١٤١٨هـ، الرياض.

ثانيا: المراجع غير العربية:

- Gisners, H. 1995. Vrban Entreprneurialism and Natieal Economic Growth. Washington, D.C: u.s. Department of Housing and Urban Development.
- Cregory, S. 1978. Statistical Methods and the Geographer, Published Long Man London and Newyork.
- Harrison, B. 1996. "Innovative Firm Behavior and Local Milieu: Exploring the Intersection of Agglomeration, Fimm Effects, and Technological Change" Economic Geography. V. 72n. 3. pp. 233-238.
- Meyer,. D. 1998. "Formation of Advanced Technology Districts: New England Textile Machinery and Firearms 1790-1820" Economic Geography. March, pp. 31-45.
- Rigby. D., 1997 Evolution, Process Variety, and Regional Trajectories of Technological Change in U.S.

Manufacturing" Economic Geography. July. pp. 269-284.

- Rodgers. A. 1967, "Some Aspets of Industrial Diver Sification in the United States" Economic Geography. V. 43, pp. 16-30.
- Patterson. J. 1972, "Land Work and Resources" London.
- Smith, D. 1971, "Industrial Location, on Economic Geography, the System of Alfred Waber" Chicgo
- Smith, R. and Others. 1968, "Readings in Economic Geography. The System of Alfred Weber" Chicago.

الملخص

تعتبر الصناعة الركيزة الأساسية لأى اقتصاد وطنى، وخاصة فى المملكة العربية السعودية كدولة بترولية والتى تسند الإقتصاد الوطنى عند التقلبات فى سوق البترول العالمية.

فإن الدراسة تركز على تحليل خصائص نمو المواقع الصناعية الجديدة فى مناطقها بالمملكة، ومدى علاقتها بأحجامها السكانية من عام ١٣٩٥/١٤١٨هـ.

تحليل النمو الصناعى فى المناطق الرئيسة فى المملكة وهى الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية لنفس الفترة من حيث نمو الفروع الصناعية، وزيادة الأهمية النسبية لبعض الصناعات وانخفاض البعض الآخر، وكذلك مقارنة التنوع الصناعى بين المناطق الرئيسة فى المملكة.

ولتحقيق هدف الدراسة، فقد استخدم مقياس مربع كاى لاختبار العلاقة بين نمو المواقع الصناعية الجديدة فى مناطق المملكة بأحجامها السكانية والذى أظهر عدم وجود علاقة وثيقة بينهما.

كما استخدم مقياس روجرز للتعرف على مدى التنوع الصناعى فى الفروع الصناعية فى المناطق الرئيسة فى المملكة، وكانت النتيجة أن الصناعات فى المناطق مركزة فى أنواع محدودة منها كالصناعات الكيماوية وذلك لتمتع المملكة بميزة نسبية عالية يمكنها من التوجه نحو التصدير.

والصناعات المعدنية التى تلبى حاجة التنمية المحلية، وبالتالى فإن هناك فرص صناعية جديدة كالصناعات النسيجية والجلدية والخشبية وغيرها من الصناعات الأخرى.